النظام السياسي في الصين

النظام السياسي الصيني هو نظام جمهوري قائم على سلطة الحزب الشيوعي الصيني، حيث يسيطر الحزب على مقاليد الحكم في الصين و لا يقبل بوجود أي معارضة له.

و تتشكل أجهزة الدولة المركزية من : المجلس الوطني لنواب الشعب، رئيس الدولة، مجلس الدولة، اللجنة العسكرية المركزية، المحكمة الشعبية العليا، لكن يحكم البلاد تسعة رجال على قمة هرم السلطة الذي يمتد إلى كل قرية ومكان عمل .

أولا- الحزب الشيوعي الصيني:

كان الاختيار الشيوعي، هو المناسب لإرشاد الصينيين في طريقهم لتخليصها من أمراء الحرب والنفوذ الأجنبي والنهوض بها، باتخاذ الريف والفلاحين القاعدة الرئيسية له.

وفي يوليو سنة 1921 اجتمع في شانغهاي ثلاثة عشر رجلا يمثلون أكثر من خمسين عضوا، منهم ماو تسي تونغ، وقرروا إعلان الحزب الشيوعي الصيني، فكان ذلك الاجتماع هو المؤتمر الأول للحزب في سنة 1924، تحالف الحزب الشيوعي مع حزب الكومينتانغ لتشكيل "الجبهة المتحدة" الأولى للقضاء على أمراء الحرب الذين كانوا يسيطرون على أجزاء متفرقة من الصين، وشكل الحزبان الجيش الثوري الوطني، وفي سنة 1927، نقض زعيم الكومينتانغ تشيانغ كاي شيك اتفاق "الجبهة المتحدة" فدخل الحزبان في حرب أهلية استمرت حتى تشكيل "الجبهة المتحدة" الثانية في سنة 1936، استعدادا لمقاومة العدوان الياباني الذي بدأت بوادره منذ سنة 1931، وإن كان العدوان الشامل بدأ في السابع من يوليو سنة 1937، استمر تحالف الحزبين حتى أوائل سنة 1941.

مع انتهاء الحرب العالمية الثانية في سنة 1945 وهزيمة اليابان، دخل الحزبان الشيوعي والكومينتانغ في مرحلة صراع جديدة حسمها الحزب الشيوعي لصالحه من قواعده الريفية الحصينة، وانسحبت قوات الكومينتانغ إلى جزيرة تايوان ليعلن ماو تسي تونغ، زعيم الحزب الشيوعي الصيني، في أكتوبر سنة 1949 قيام جمهورية الصين الشعبية .

يتخذ الحزب الشيوعي الصيني الماركسية اللينينية وأفكار ماو تسي تونغ ونظرية دنغ شياو بينغ أفكارا مرشدة لأعماله التمسك بالاشتراكية القائمة على قيادة وتوحيد أبناء مختلف القوميات في البلاد، واتخاذ البناء الاقتصادي مرتكزا اساسيا والتمسك بالمبادئ الأساسية الأربعة فضلا عن الإصلاح والانفتاح والاعتماد على الذات والعمل الشاق، والكفاح في سبيل بناء دولة اشتراكية حديثة قوية غنية وديمقراطية ومتحضرة.

ويمارس الحزب دوره في عملية صنع القرار السياسي على عدة مستويات منها :

- **مؤتمر الحزب**
- **اللجنة المركزية**
- **المكتب السياسي**
- **اللجنة الدائمة للمكتب السياسي للحزب**

لقد كان للمتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الدولية تأثير واضح على الحزب الشيوعي الحاكم في منهجه وتنظيمه وعضويته، وجرت تغيرات مفصلية في الحياة الحزبية والسياسية الصينية واتضح ذلك من خلال مؤتمراته الثلاث (الخامس عشر، السادس عشر والسابع عشر...)، حيث وضعت خطط شاملة للإصلاح والانفتاح وبناء التحديث الاشتراكي وفق الخصائص الصينية، ولذلك فتلك التغييرات بمثابة إعلان سياسي ومنهاج جديد لعمل الحزب للمساهمة في تكيفه وتطوره مع مستجدات وخصوصية مكانة الصين في النظام الدولي الجديد .

ثانيا- سلطات النظام السياسي الصيني

1/ السلطة التشريعية:

لقد أفردت للمؤسسة التشريعية في الصين مساحة واسعة في أطار دستور عام (1982) الذي اعتمد بعد ست سنوات من وفاة ماوتسي تونغ وتتكون هذه المؤسسة من:

1- المجلس الوطني لنواب الشعب

تم إنشاء هذا المجلس عام (1954) ، اذ يمثل هذا المجلس السلطة التشريعية للدولة وهو الهيئة العليا لسلطة الدولة ويتولى البت في القضايا المهمة التي تمس حياة الدولة وسياستها طبقاً للدستور وعلى جميع المؤسسات السياسية أن تقدم التقارير لهذا المجلس، غير إن السلطة الحقيقية بيد الحزب الشيوعي.

ويضم المجلس (2987 نائب) ، تتراوح نسبة المنتمين منهم رسمياً إلى الحزب بين (60-70%).

ويمكن تحديد هيمنة الحزب الشيوعي على البرلمان من كثرة أعضاء البرلمان المنتمين إلى الحزب الشيوعي وهذا يعني أن القرارات التي يتخذها الحزب في كواليسه الخلفية تكون مضمونة الاعتماد مسبقاً. يتم انتخابه بشكل غير مباشر عبر الوفود الانتخابية من مختلف المقاطعات ومناطق الحكم الذاتي والمدن التي تديرها الحكومة بصورة مباشرة ووحدات الجيش، ويجتمع مرة واحدة في السنة، كما يمكن عقد دورة له إذا دعت الضرورة ذلك، **مدة عمله خمس سنوات**.

يمارس المجلس استناداً إلى الصلاحيات الممنوحة له حسب الدستور مهمات متعددة يمكن تقسيمها على أربع وظائف هي:

1- **سلطة التشريع .**
2- **سلطة إجراء التعيينات والإعفاءات .**
3- **سلطة الإقرار.**
4- **سلطة الرقابة .**

واتساقاً مع ذلك، يمكن لنا أن نؤشر هذه المهمات التي تتمثل بالاتي : حق تعيين وإقالة ممثلي السلك الدبلوماسي الصيني في الخارج، سن وتعديل النظم الأساسية المتعلقة بالجرائم الجنائية والشؤون المدنية وغيرها من المسائل، والبت في اختيار رئيس مجلس الدولة بناء على ترشيح من رئيس الدولة، والبت في اختيار نواب رئيس مجلس الدولة وأعضاء مجلس الدولة والوزراء المسؤولين عن الوزارات واللجان والمفتش العام للحسابات والأمين العام لمجلس الدولة بناء على ترشيح من رئيس مجلس الدولة، انتخاب رئيس اللجنة العسكرية المركزية، والبت بناء على ترشيحه في اختيار جميع الأعضاء الآخرين في اللجنة العسكرية المركزية، انتخاب رئيس المحكمة الشعبية العليا وانتخاب النائب العام في هيئة النيابة العامة الشعبية العليا. تعديل أو إلغاء القرارات غير الصحيحة الصادرة، عن اللجنة الدائمة للمجلس الوطني، الموافقة على إقامة المقاطعات والمناطق المستقلة ذاتياً والبلديات الخاضعة مباشرة للحكومة المركزية، البت في مسائل الحرب والسلام وإقالة كلاً من رئيس الوزراء ونائبه ورئيس مجلس الدولة ونوابه وأعضائه ووزراءه ورؤساء لجانه ورئيس ديوان المحاسبة والأمين العام لمجلس الدولة،وأعضائها ورئيس المحكمة الشعبية العليا ورئيس النيابة العامة الشعبية العليا إلى غير ذلك من الاختصاصات.

2- اللجنة الدائمة للمجلس الوطني لنواب الشعب :

وهي أعلى سلطة في الدولة بعد المجلس الوطني إذ تتكون من رئيس ونواب للرئيس وأمين عام وأعضاء ويحق للقوميات التي تمثل إقليماً أن يكون لها تمثيل في اللجنة الدائمة ، وينتخب المجلس الوطني جميع أعضاء لجنته الدائمة وتكون له صلاحية إقالتهم ولا يجوز لأي عضو من أعضاء اللجنة أن يشغل أي منصب في أي جهاز من أجهزة الدولة الإدارية

أو القضائية أو النيابية أو الأمنية، وتكون هذه اللجنة مسؤولة أمام المجلس الوطني، وتحدد مدة عمل اللجنة خمسة سنوات على أن لا يتم انتخاب رئيس اللجنة ونوابه لأكثر من دورتين متتاليتين. وتعد اللجنة الدائمة التي عدد أعضائها (150) عضواً القوة المحركة للبرلمان.

تقوم اللجنة الدائمة بالاضطلاع بأداء مهامها أثناء فترة عدم انعقاد المجلس الوطني فضلا عن ممارسة وظائفها وسلطاتها إلى أن ينتخب المجلس الوطني التالي لجنة دائمة جديدة هذا من جانب،ومن جانب آخر تعد اللجنة الدائمة جهاز دائم للمجلس الوطني من الناحية الدستورية وهي كما ذكرنا سابقاً مسؤولة أمامه إذ تقدم له تقارير دورية عن أعماله.

وتتحدد صلاحيات اللجنة الدائمة للمجلس الوطني لنواب الشعب بالآتي :-

1- تفسير الدستور والإشراف على إنفاذه .
2- القيام عندما لا يكون المجلس في حالة انعقاد بدراسة واعتماد تعديلات جزئية لخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الوطنية، ولميزانية الدولة متى ثبتت ضرورة إجراء تلك التعديلات في سياق تنفيذ الخطة والميزانية .
3- سن وتعديل النظم الأساسية باستثناء تلك التي ينبغي أن يسنها المجلس الوطني .
4- القيام عندما لا يكون المجلس الوطني في حالة انعقاد بسن ملحقات وتعديلات جزئية للنظم الأساسية التي يسنها المجلس بشرط أن لا تتعارض مع المبادئ الأساسية لتلك النظم .
5- الإشراف على عمل مجلس الدولة واللجنة العسكرية المركزية والمحكمة الشعبية العليا والنيابة العامة الشعبية العليا .
6- إلغاء القواعد والأنظمة الإدارية أو قرارات أو أوامر مجلس الدولة التي تتعارض مع الدستور أو مع النظم الأساسية.
7- إلغاء القرارات والأوامر الإدارية المخالفة للدستور الصادرة من مجلس الدولة أو من أجهزة السلطة في المقاطعات والمناطق الذاتية الحكم التي تديرها الحكومة المركزية بصورة مباشرة .
8- إقرار تعيينات وعزل السفراء المعتمدين في الدول الأجنبية .
9- التصديق على المعاهدات والاتفاقيات الدولية المهمة أو إلغائها .
10- التصديق على العفو الخاص .
11- إعلان الحرب أو التعبئة الوطنية أو التجنيد الجزئي أو الأحكام العرفية في حالة عدم انعقاد المجلس الوطني.
12- البت في اختيار أعضاء اللجنة الدائمة الآخرين إذا لم يكن المجلس الوطني في حالة انعقاد بناء على ترشيح من رئيس اللجنة العسكرية المركزية .
13- تنظم الدرجات والرتب العسكرية والدبلوماسية وتحدد أوسمة الدولة وشروط منحها والألقاب الفخرية الأخرى.

وينشأ المجلس الوطني: لجنة القوميات، لجنة القانون، اللجنة المالية الاقتصادية، لجنة التعليم والعلم والثقافة والصحة العامة، لجنة الشؤون الخارجية، لجنة الصينيين المغتربين (في ما وراء البحار) وغيرها من اللجان الخاصة التي ترتأى ضرورة لها وتعمل هذه اللجان الخاصة تحت إشراف اللجنة الدائمة للمجلس الوطني عندما لا يكون المجلس في حالة انعقاد، وتتحدد مدة عمل المجلس في المقاطعات والمناطق الذاتية الحكم والمدن التي تدار مركزياً بخمس سنوات ولها حق إقامة لجانها الدائمة وينتخب أعضاءها بشكل غير مباشر من قبل مجالس نواب الشعب الأدنى، أما مجالس نواب الشعب على مستوى المحافظة والمدينة التي لا يتبعها إقليم والأقاليم المدارة مباشرة من قبل المدينة والناحية والبلدية تتحدد مدة عملها بثلاث سنوات وينتخب أعضاءها بشكل مباشر من قبل الشعب، وتمارس

مجالس نواب الشعب صلاحياتها في حدود مناطقها الإدارية عبر الالتزام بالدستور والقوانين والقرارات الإدارية وتنفيذها وإجازة القرارات وإعلانها مراجعة برامج الخطة الاقتصادية والاجتماعية إلى غير ذلك .

2/ السلطة التنفيذية

المؤسسة التنفيذية هي التي تتولى تنفيذ القوانين التي تصدرها السلطة التشريعية، وتتمثل المؤسسة التنفيذية بالاتي:

1- رئيس جمهورية الصين الشعبية: في الصين تشكل رئاسة الدولة عنصراً مهماً من جهاز سلطة الدولة وتتمتع بمكانة عالية، والرئيس هو أعلى ممثل لشعب جمهورية الصين الشعبية، فرئيس الجمهورية يمسك بالمناصب الثلاثة وهي رئاسة الحزب ورئاسة اللجنة العسكرية المركزية ، فضلا عن رئاسة الدولة ومن الناحية الدستورية يتم انتخاب رئيس جمهورية الصين الشعبية ونائبه من قبل المجلس الوطني فهو ممثل، دولته الأعلى داخلياً وخارجياً، ومدة ولايته **خمس سنوات** قابلة للتجديد **(تعديل 2018).**

يمارس رئيس جمهورية الصين الشعبية سلطات وصلاحيات متعددة منها :

1- إصدار القوانين التي يجيزها المجلس الوطني .
2- إصدار الأوامر مثل تعيين وعزل رئيس مجلس الدولة ونوابه وأعضاء مجلس الدولة والوزراء ورؤساء اللجان ورئيس جهاز المحاسبة والأمين العام لمجلس الدولة .
3- إعلان الأحكام العرفية .
4- يمنح أوسمة الدولة وألقاب الشرف .
5- يصدر مراسيم العفو الخاص .
6- يعلن حالة الطوارئ ويعلن حالة الحرب ويصدر أوامر التعبئة .
7- يستقبل رئيس جمهورية الصين الشعبية الممثلين الدبلوماسيين الأجانب ، ويعين ويقيل الممثلين المفوضين الصينيين في الخارج .
8- يصادق على المعاهدات والاتفاقيات الهامة المعقودة مع الدول الأجنبية أو يلغيها .

إن رئيس الدولة له تأثير على صياغة إستراتيجية الأمن القومي الصيني، نظراً لمكانته التنفيذية وقدرته على توجيه مؤسسات الدولة على الرغم من إن رئيس الدولة مقيد بالحزب والمؤتمر الوطني للحزب، إلا انه لا يمكن إصدار إستراتيجية للأمن القومي بعيداً عن توجيهات وآراء الحزب إلا أن توقيع الرئيس على الإستراتيجية هو إعطاء الشرعية لها لكي تنفذ على المستوى المؤسساتي، ففي حالة عدم وجود اسم الرئيس أو توقيعه على الإستراتيجية لا يمكن لمؤسسات الدولة اعتمادها، لاسيما إن مؤسسات الدولة هي جهات خاضعة لتوجيهات وتعليمات الرئيس الذي اختاره الحزب ليكون رئيس الدولة، ونظراً لذلك فان الرئيس يكون له دور في عملية صياغة الإستراتيجية والاهم في ذلك تنفيذها .

كما يتضح دور الرئيس في: ان للحزب الشيوعي الصيني دور في اتخاذ القرار، لاسيما ان رئيس الدولة هو الأمين العام لهذا الحزب إذ يساهم في صنع السياسة عبر القرارات التي يتم اتخاذها من قبل رئيس الدولة؛ لان هذه القرارات هي انعكاس لأفكار ومبادئ الحزب التي تهدف إلى تحقيق أهداف عليا للسياسة الصينية وبروزها كقوة فاعلة في المجتمع الدولي.

2- مجلس الدولة (مجلس الوزراء)

عرف الدستور مجلس الدولة في جمهورية الصين الشعبية على انه الحكومة الشعبية المركزية وهو الجهاز التنفيذي للهيئة العليا لسلطة الدولة والجهاز الإداري الأعلى للدولة، ويعهد إلى الحكومة مهمة تنفيذ القوانين وحماية الحقوق

والدفاع عن الحريات السياسية والمدنية،ومجلس الدولة خاضع لقيادة المجلس الوطني فهو المنفذ للقوانين الصادرة عن السلطة التشريعية.

يتكون مجلس الدولة من رئيس الوزراء ونواب رئيس الوزراء ، وأعضاء مجلس الدولة ، الوزراء المكلفين بالوزارات، الوزراء المكلفين باللجان، المفتش العام للحسابات،والأمين العام وهم من كبار الأعضاء في الحزب، ويتحمل رئيس الوزراء المسؤولية العامة عن عمل مجلس الدولة. أما الطريقة التي يتولى فيها الحزب المراقبة هي أن يعتلي كبار أعضائه رئاسة مجلس الدولة ونيابته والوزارات الرئيسة، ويجتمع هذا المجلس مرة واحدة في الشهر، أما اللجنة الدائمة لهذا المجلس فتجتمع مرتين في الأسبوع ، ولا يجوز لرئيس مجلس الدولة ونوابه وأعضائه البقاء في مناصبهم أكثر من مرحلتين متتاليتين، وهذا المجلس يقوم بترجمة قرارات الحزب إلى مراسيم للدولة ويشرف على أعمال الحكومة، ويقوم رئيس الجمهورية بتسمية رئيس مجلس الدولة وله حق تعيينه وعزله، ويعينون بموافقة المجلس أو اللجنة الدائمة في حالة عدم انعقاد،أما أعضاء مجلس الدولة ونوابه ووزرائه ورؤساء لجانه فيختارهم رئيس مجلس الدولة ويقرهم المجلس الوطني، تكون لرئيس مجلس الدولة المسؤولية العامة عن مجلس الدولة وتكون للوزراء المسؤولية العامة عن الوزارات أو اللجان التي هم مسؤولون عنها.

ويمارس مجلس الدولة استناداً إلى الصلاحيات الممنوحة له حسب الدستور مهمات متعددة أبرزها:

1- صياغة التدابير الإدارية وإصدار القرارات والأوامر والتحقق من تنفيذها .
2- تقديم مشاريع القوانين إلى المجلس الوطني أو لجنته الدائمة .
3- التنسيق والقيادة في عمل الوزارات.
4- يمارس قيادة موحدة على عمل أجهزة الدولة الإدارية المحلية على مختلف المستويات في جميع أنحاء البلاد .
5- ويضع وينفذ الخطط الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والموازنة العامة للدولة.
6- تقديم مقترحات للمجلس الوطني أو إلى لجنته الدائمة .
7- توجيه وإدارة الأعمال الاقتصادية والتنمية الحضرية والريفية وتوجيه وإدارة الأعمال المتعلقة بالتعليم والعلم والثقافة والصحة العامة والتربية البدنية وتنظيم الأسرة والشؤون المدنية والأعمال الأمنية والقضائية والأمور الأخرى ذات الصلة.
8- يشرف مجلس الدولة على بناء المدن والأرياف.
9- قيادة وإدارة أعمال الدفاع الوطني وإدارة الشؤون الخارجية وإبرام المعاهدات والاتفاقيات مع الدول الأجنبية وإدارة الشؤون الخاصة بالقوميات ومتابعة قضايا الحكم الذاتي للمناطق الذاتية الحكم للأقليات القومية.
10- صيانة الحقوق المتساوية للقوميات التي تمثل الأقلية .
11- حماية الحقوق والمصالح للمغتربين الصينيين المقيمين في الخارج .
12- البت في إنفاذ الإحكام العرفية في أجزاء من المقاطعات أو المناطق المستقلة ذاتياً أو البلديات الخاضعة مباشرة للحكومة المركزية.
13- إلغاء قرارات الوزارات واللجان غير المناسبة .
14- إدارة التقسيمات الإدارية للوحدات الإدارية في الدولة .
15- تعيين موظفي الدولة وتدريبهم ومكافئتهم وعقابهم وعزلهم.

وللمجلس سلطات أخرى يمنحها له المجلس الوطني ولجنته الدائمة، يمارس مجلس الدولة قيادة موحدة بما يتعلق بعمل الوزارات واللجان والحكومات المحلية على مختلف المستويات.

وعليه فأن مجلس الدولة مسؤول أمام المجلس الوطني، ويقدم له تقارير عن أعماله أو مسؤول أمام اللجنة الدائمة للمجلس الوطني ويقدم لها تقارير إذا كان المجلس الوطني في حالة عدم انعقاد.

3/ المؤسسة العسكرية :

إن الدور المهم الذي تتمتع به المؤسسة العسكرية يتجسد في جانبين :

1- الجانب الاقتصادي : إذ لها نصيب مهم في الإنتاج الاقتصادي .
2- يتمثل في التحكم بالقرار السياسي لاسيما في أوقات الأزمات .

ويأتي جيش التحرير الشعبي في المرتبة الثالثة في هرم السلطة بعد الحزب والحكومة، ويخضع لهيئة حزبية خاصة هي اللجنة العسكرية التي لها مرتبة الحكومة نفسها.

تعد اللجنة العسكرية من المؤسسات التابعة للحزب التي هي أعلى جهاز عسكري للدولة تقود كل القوات المسلحة في البلاد، تتكون اللجنة العسكرية المركزية من رئيس ونواب وأعضاء عدة، ومدة دورتها خمس سنوات قابلة للتجديد، وترتبط اللجنة العسكرية بالمكتب السياسي للحزب الشيوعي،وتكون مسؤولة أمام المجلس الوطني لنواب الشعب ولجنته الدائمة، إذ ينتخب المجلس الوطني لنواب الشعب رئيس اللجنة العسكرية المركزية واستناد إلى تسمية رئيس اللجنة المذكورة يقرر المجلس الوطني تعيين أعضاء اللجنة العسكرية المركزية وتمارس اللجنة الدائمة للمجلس الوطني الصلاحيات عند عدم انعقاد المجلس الوطني لنواب الشعب، وتقوم اللجنة العسكرية المركزية بقيادة القوات المسلحة في ظل قيادة الحزب الشيوعي الصيني للجيش، حيث يتواجد أعضاء للحزب في كل مجموعة عسكرية، وتعمل تنظيمات الحزب في الجيش بأمر اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني وتمنع كافة الأحزاب السياسية والتنظيمات المدنية من إقامة أي تنظيم داخل الجيش ولا يقبل أي عضو منها في القوات المسلحة.

4- السلطة القضائية:

في الصين يوجد القضاء بالمعنى الواسع والقضاء بالمعنى الضيق. القضاء بمعناه الواسع يقصد به أعمال تنفيذ القانون التي تقوم بها الأجهزة القضائية للدولة والتنظيمات القضائية أثناء عمليات معالجة قضايا تنظر على أساس الشكاوى والقضايا بدون الشكاوى. بينما يقصد بالقضاء بالمعنى الضيق أعمال تنفيذ القانون التي تقوم بها الأجهزة القضائية للدولة أثناء معالجة القضايا التي تنظر بناء على شكاوى.

يقصد بالأجهزة القضائية هنا أجهزة الأمن والنيابة والمحاكم والسجون (تشمل أجهزة أمن للدولة) المسؤولة عن التحقيق والنيابة والمحاكمة وتنفيذ القانون. ويقصد بالتنظيمات القضائية هنا تنظيمات المحاماة والتوثيق والتحكيم التي لا تنتمي إلى الأجهزة القضائية، لكنها حلقات ضرورية في سلسلة النظام القضائي، فالنظام القضائي هو الاسم العام لطبيعة الأجهزة القضائية والتنظيمات القضائية الأخرى ومهماتها وتنظيمها ومبادئ تنظيمها ونشاطاتها ونظام عملها. ويشمل النظام التنظيمي الصيني نظام التحقيق ونظام النيابة ونظام المحاكمة ونظام السجون ونظام الإدارة القضائية ونظام الوساطة الشعبية ونظام المحاماة ونظام التوثيق ونظام التعويضات من الدولة إذن النظام القضائي الصيني عبارة عن سلسلة كاملة ودقيقة للنظام القضائي، يحتل مكانة هامة ويؤدي دورا هاما في نظام الدولة.